البيئة الاجتماعية ومدى تأثيرها بارتكاب الجريمة ومدى تأثير التعامل داخل المؤسسات الإصلاحية في إصلاح المجرمين

The social environment and its impact on committing crimes and the impact of dealings within correctional institutions on reforming criminals

فائز محمد راضي العارضي

جامعة طهران

كلية پرديس فارابى/ الحقوق

دكتور محمود مير خليلى

جامعة طهران

كلية پرديس فارابى/ الحقوق

الكلمات الافتتاحية:

البيئة الاجتماعية، مدى تأثيرها ،ارتكاب الجريمة ، مدى تأثير، المؤسسات الإصلاحية ، إصلاح المجرمين

Keywords:

Social environment, its impact, crime commission, impact, correctional institutions, criminal reform

المقدمة

1.1.دور علم النفس الجنائي في دراسة السلوك الإجرامي:

يُعد علم النفس الجنائي فرعًا هامًا من علم النفس يُعنى بدراسة السلوك الإجرامي وفهم العوامل النفسية التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم .يلعب هذا العلم دورًا حيويًا في مساعدة جهات إنفاذ القانون على فهم دوافع المجرمين، وتطوير استراتيجيات فعّالة للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

يساهم علم النفس الجنائي في[1]: فهم دوافع المجرمين : يُساعد في تحليل السلوك الإجرامي لفهم العوامل النفسية التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم، مثل:

- الدوافع الشخصية :مثل الرغبة في الانتقام أو الشعور بالغضب أو الحقد.
- اضطرابات الشخصية :مثل اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع أو اضطراب الشخصية النرجسية.
- الصدمات النفسية :مثل التعرض للإساءة أو العنف في مرحلة الطفولة.

- تقييم المخاطر :يُساعد في تقييم احتمالية ارتكاب الفرد لجريمة في المستقبل، مما يُساعد في اتخاذ قرارات بشأن احتجازه أو إطلاق سراحه.
- وضع برامج التأهيل :يُساهم في تطوير برامج تأهيلية فعّالة للمجرمين لمساعدتهم على تغيير سلوكهم ومنعهم من ارتكاب جرائم جديدة.
- تقديم الشهادات في المحاكم :يُقدم خبراء علم النفس الجنائي شهاداتهم في المحاكم لمساعدة القضاة والمحلفين على فهم السلوك الإجرامي للمتهمين.

1.2.أهمية دراسة العلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي في القانون الجنائي:

لا يمكن فهم السلوك الإجرامي بشكل كامل دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية التي تُؤثر على الأفراد .تُعدّ دراسة هذه العلاقة ضرورية لفهم الأسباب الجذرية للجريمة وتطوير استراتيجيات فعّالة لمكافحتها.

تشمل العوامل البيئية والاجتماعية التي تُؤثر على السلوك الإجرامي[٢]:

- الفقر :يُرتبط الفقر ارتباطًا وثيقًا بارتفاع معدلات الجريمة.
- البطالة :يُعدّ الشباب العاطل عن العمل أكثر عرضة لارتكاب الجرائم.

- التعرض للعنف :يُؤدي التعرض للعنف في المنزل أو في المجتمع إلى زيادة احتمالية ارتكاب الفرد للعنف في المستقبل.

- التمييز :يُعدّ التمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس من العوامل التي تُساهم في ارتكاب الجرائم.

- ضعف التماسك الاجتماعي :يُؤدي ضعف التماسك الاجتماعي في المجتمع إلى زيادة احتمالية ارتكاب الجرائم.

فهم العلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي يُساهم في:

- تطوير برامج الوقاية من الجريمة :يمكن استهداف البرامج الوقائية لمكافحة العوامل البيئية والاجتماعية التي تُؤدي إلى الجريمة، مثل[٣]:
  - برامج مكافحة الفقر.
  - برامج خلق فرص العمل.
  - برامج مكافحة العنف.
  - برامج مكافحة التمييز.
  - برامج تعزيز التماسك الاجتماعي.
- إصلاح نظام العدالة الجنائية :يمكن استخدام فهم هذه العلاقة لجعل نظام العدالة الجنائية أكثر عدلاً وإنصافًا، مثل:
  - تخفيف الأحكام على الجرائم المرتكبة بسبب العوامل البيئية والاجتماعية.
  - توفير برامج إعادة تأهيل أفضل للمجرمين.

٢.البيئة الاجتماعية وعلاقتها بارتكاب الجريمة

2.1. العوامل الاجتماعية المساهمة في السلوك الإجرامي

2.1.1. .الفقر والحرمان الاقتصادي:

يُعدّ الفقر من أهم العوامل الاجتماعية التي تُساهم في السلوك الإجرامي[٤].

- الشعور باليأس والإحباط :يُؤدي الفقر إلى الشعور باليأس والإحباط، مما قد يدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال أو السلع.

- الافتقار إلى الفرص :يُعاني الأشخاص الفقراء من نقص في فرص التعليم والعمل، مما يُحدّ من خياراتهم ويجعلهم أكثر عرضة للانخراط في أنشطة إجرامية.

- التعرض للجريمة :يُعدّ الفقر من العوامل التي تُؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات.

2.1.2.التفكك الأسري وغياب الرقابة الاجتماعية:

يُعدّ التفكك الأسري وغياب الرقابة الاجتماعية من العوامل التي تُؤثر سلبًا على سلوك الأفراد وتجعلهم أكثر عرضة لارتكاب الجرائم.

- غياب قدوة حسنة :يُفتقر الأطفال في الأسر المفككة إلى قدوة حسنة يُمكنهم التعلم منها، مما قد يُؤدي إلى انحرافهم.

- ضعف التحكم السلوكي :يُعاني الأطفال في الأسر المفككة من ضعف التحكم السلوكي، مما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات خطرة.

- التعرض للإساءة :يُعدّ التعرض للإساءة في المنزل من العوامل التي تُؤدي إلى زيادة احتمالية ارتكاب الفرد للعنف في المستقبل.

2.1.3. التأثير السلبي للأقران والعصابات:

يُمكن أن يُؤدي التأثير السلبي للأقران والعصابات إلى دفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم[٥].

- الضغط الاجتماعي :يُمارس الأقران ضغطًا اجتماعيًا على بعضهم البعض للمشاركة في سلوكيات خطرة، مثل السرقة أو تعاطي المخدرات.

- الشعور بالانتماء :يُسعى بعض الأفراد إلى الشعور بالانتماء من خلال الانضمام إلى العصابات، مما قد يُؤدي إلى انخراطهم في أنشطة إجرامية.

- تعلم السلوك الإجرامي :يُمكن أن يتعلم الأفراد السلوك الإجرامي من أعضاء العصابات.

2.1.4.ضعف فرص التعليم والتأهيل المهني:

يُؤدي ضعف فرص التعليم والتأهيل المهني إلى حرمان الأفراد من المهارات اللازمة للحصول على وظائف مناسبة، مما قد يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم.

- الشعور بالإحباط :يُؤدي عدم حصول الأفراد على فرص تعليمية وتأهيلية مناسبة إلى الشعور بالإحباط واليأس، مما قد يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم.

- الافتقار إلى المهارات :يُفتقر الأفراد الذين لا يحصلون على تعليم وتأهيل مناسب إلى المهارات اللازمة للحصول على وظائف مناسبة، مما يُؤدي إلى انخراطهم في أنشطة إجرامية.

- الشعور بالتهميش :يُشعر الأفراد الذين لا يحصلون على تعليم وتأهيل مناسب بالتهميش، مما قد يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم كشكل من أشكال التعبير عن الغضب أو الإحباط.

2.2.النظريات الجنائية المفسرة لدور البيئة الاجتماعية

2.2.1.نظرية التعلم الاجتماعي:

- التعلم من خلال الملاحظة :يتعلم الأفراد السلوك الإجرامي من خلال ملاحظة سلوك الآخرين، مثل[٦]:
  - الآباء.
  - المعلمين.
  - الأقران.
  - أفراد العصابات.
- التعزيز والعقاب :يُؤثر التعزيز والعقاب على سلوك الأفراد.
  - التعزيز :يُصبح الأفراد أكثر عرضة لتكرار السلوك الذي يُكافأون عليه.
  - العقاب :يُصبح الأفراد أقل عرضة لتكرار السلوك الذي يُعاقبون عليه.
- التوقعات :تُؤثر توقعات الأفراد عن أنفسهم وعن الآخرين على سلوكهم.
  - التوقعات الإيجابية :يُصبح الأفراد أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات إيجابية إذا كانوا يتوقعون النجاح.
  - التوقعات السلبية :يُصبح الأفراد أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات سلبية إذا كانوا يتوقعون الفشل.

2.2.2.نظرية الضبط الاجتماعي:

تُفسر نظرية الضبط الاجتماعي السلوك الإجرامي من خلال مبدأ الضبط الخارجي والضبط الداخلي.

- الضبط الخارجي :يُشير إلى الضوابط الخارجية التي تُمنع الأفراد من ارتكاب الجرائم، مثل[٧]:
  - القوانين.
  - التعزيزات والعقوبات.
  - الرقابة الاجتماعية.
- الضبط الداخلي :يُشير إلى الضوابط الداخلية التي تُمنع الأفراد من ارتكاب الجرائم، مثل:
  - الضمير.
  - القيم الأخلاقية.
  - الشعور بالمسؤولية.

2.2.3.نظرية الاختيار العقلاني:

تُفسر نظرية الاختيار العقلاني السلوك الإجرامي من خلال مبدأ تقييم الفوائد والتكاليف[٨].

- تقييم الفوائد والتكاليف :يُقرر الأفراد ما إذا كانوا سيُرتكبون جريمة من خلال تقييم الفوائد (المكاسب المُحتملة) والتكاليف (المخاطر المُحتملة) المُرتبطة بالجريمة.
- العقلانية المحدودة :لا يُفترض بالأفراد دائمًا أن يكونوا عقلانيين تمامًا عند اتخاذ قراراتهم.

- الضغوطات :يمكن للضغوطات الاجتماعية والنفسية أن تُؤثر على تقييم الأفراد للفوائد والتكاليف.

- المعلومات غير الكاملة :قد لا يكون لدى الأفراد جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات عقلانية.

تُقدم النظريات الجنائية المختلفة تفسيرات متعددة لدور البيئة الاجتماعية في السلوك الإجرامي.

- نظرية التعلم الاجتماعي :تُركز على دور التعلم بالملاحظة والتعزيز والعقاب والتوقعات.

- نظرية الضبط الاجتماعي :تُركز على دور الضوابط الخارجية والداخلية.

- نظرية الاختيار العقلاني :تُركز على دور تقييم الفوائد والتكاليف.

إنّ فهم هذه النظريات يُساعدنا على فهم العوامل الاجتماعية التي تُساهم في السلوك الإجرامي وتطوير استراتيجيات فعّالة للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

٣.دور المؤسسات الإصلاحية في إصلاح المجرمين

3.1.أهداف ووظائف المؤسسات الإصلاحية في القانون الجنائي

تُعدّ المؤسسات الإصلاحية، المعروفة أيضًا بالسجون، عنصرًا أساسيًا في المنظومة الجنائية الحديثة، حيث تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف والوظائف المنصوص عليها في القانون الجنائي، تشمل[٩]:

- العقاب :حرمان المجرم من حريته كعقوبة على جريمته، وذلك بهدف ردعه عن ارتكاب المزيد من الجرائم، وتحقيق العدالة للمجتمع.

- الإصلاح والتأهيل :مساعدة المجرمين على تغيير سلوكياتهم الإجرامية وإعادة تأهيلهم ليكونوا أعضاء منتجين في المجتمع، من خلال برامج متنوعة تشمل التعليم والتدريب المهني والعلاج النفسي والاجتماعي.

- الردع :إرسال رسالة رادعة للمجتمع مفادها أنّ الجريمة لها عواقب وخيمة، بهدف الحد من معدلات الجريمة.

- حماية المجتمع :إبعاد المجرمين الخطيرين عن المجتمع لحماية أفراده من أذاهم[١٠].

3.2.البرامج والتدخلات المطبقة داخل المؤسسات الإصلاحية

تُنفذ المؤسسات الإصلاحية برامج وتدخلات متنوعة تهدف إلى تحقيق أهدافها، تشمل[١١]:

3.2.1.برامج التأهيل المهني والتعليمي:

- التعليم :توفير فرص التعليم للمجرمين في مختلف المراحل، من محو الأمية إلى التعليم العالي، بهدف تعزيز مهاراتهم المعرفية وفتح آفاق جديدة أمامهم.

- التدريب المهني :تعليم المجرمين مهارات مهنية وحرفية تمكنهم من إيجاد فرص عمل بعد الإفراج عنهم، مثل :النجارة والسباكة والكهرباء وتكنولوجيا المعلومات[١٢].

3.2.2.برامج العلاج النفسي والاجتماعي:

- العلاج النفسي :تقديم خدمات العلاج النفسي للمجرمين لمساعدتهم على معالجة المشكلات النفسية التي قد تكون ساهمت في سلوكياتهم الإجرامية، مثل :القلق والاكتئاب واضطراب الشخصية.

- العلاج الاجتماعي :تقديم خدمات العلاج الاجتماعي للمجرمين لمساعدتهم على تحسين علاقاتهم مع أسرهم ومجتمعاتهم، وتطوير مهارات التواصل لديهم.

3.2.3.برامج التدريب على المهارات الحياتية:

- مهارات حلّ المشكلات :تعليم المجرمين كيفية حلّ مشكلاتهم بطرق إيجابية وبناءة، بدلًا من اللجوء إلى العنف والجريمة.

- مهارات التواصل :تعليم المجرمين كيفية التواصل effectively مع الآخرين، وتطوير مهاراتهم في التعبير عن مشاعرهم واحتياجاتهم.

- مهارات إدارة الغضب :تعليم المجرمين كيفية التحكم في غضبهم وإدارته بطرق صحية[١٣].

3.3.معوقات وتحديات فاعلية المؤسسات الإصلاحية

تواجه المؤسسات الإصلاحية العديد من المعوقات والتحديات التي تعيق فاعليتها في تحقيق أهدافها، تشمل:

3.3.1.مشكلات البنية التحتية والموارد:

- الاكتظاظ :تعاني العديد من المؤسسات الإصلاحية من الاكتظاظ، مما يُؤثّر سلبًا على قدرتها على تقديم برامج وخدمات فعّالة للمجرمين.

- نقص الموارد :تعاني المؤسسات الإصلاحية من نقص في الموارد المالية والبشرية، مما يُعيق قدرتها على تنفيذ برامجها بشكل كامل.

- سوء حالة البنية التحتية :تعاني بعض المؤسسات الإصلاحية من سوء حالة البنية التحتية، مثل :المباني والمرافق، مما يُؤثّر على صحة وسلامة المجرمين[١٤].

3.3.2.ضعف التنسيق بين الجهات المعنية:

- نقص التنسيق بين المؤسسات الإصلاحية والجهات الأخرى المعنية بإعادة تأهيل المجرمين، مثل: خدمات الرعاية الاجتماعية وخدمات التوظيف.

- ضعف التواصل بين طاقم المؤسسات الإصلاحية والمجرمين.

3.3.1. مشكلات البنية التحتية والموارد

نقص الموارد المالية :تُعدّ الموارد المالية من أهمّ العوامل التي تُؤثّر على فاعلية المؤسسات الإصلاحية، حيث تُمكّنها من تنفيذ برامجها بشكل كامل وتوفير الخدمات اللازمة للمجرمين.

نقص الموارد البشرية :تعاني العديد من المؤسسات الإصلاحية من نقص في عدد الموظفين المؤهلين، ممّا يُؤثّر على قدرتها على تقديم برامج وخدمات فعّالة للمجرمين.

سوء حالة البنية التحتية :تعاني بعض المؤسسات الإصلاحية من سوء حالة البنية التحتية، مثل :المباني والمرافق، ممّا يُؤثّر على صحة وسلامة المجرمين.

الاكتظاظ :تُعاني العديد من المؤسسات الإصلاحية من الاكتظاظ، ممّا يُؤثّر سلبًا على قدرتها على تقديم برامج وخدمات فعّالة للمجرمين[١٥].

3.3.2. ضعف التنسيق بين الجهات المعنية

نقص التنسيق بين المؤسسات الإصلاحية والجهات الأخرى المعنية بإعادة تأهيل المجرمين[١٦]:

- خدمات الرعاية الاجتماعية :تُساهم خدمات الرعاية الاجتماعية في مساعدة المجرمين على معالجة المشكلات الاجتماعية التي قد تكون ساهمت في سلوكياتهم الإجرامية، مثل :الفقر والتهميش والعنف الأسري.

- خدمات التوظيف :تُساعد خدمات التوظيف المجرمين على إيجاد فرص عمل بعد الإفراج عنهم، ممّا يُساعدهم على الاندماج في المجتمع وتجنب العودة إلى الجريمة.

ضعف التواصل بين طاقم المؤسسات الإصلاحية والمجرمين:

- نقص الثقة :قد يكون هناك نقص في الثقة بين طاقم المؤسسات الإصلاحية والمجرمين، ممّا يُعيق التواصل الفعّال بينهم.

- ضعف مهارات التواصل :قد يفتقر بعض أفراد طاقم المؤسسات الإصلاحية إلى مهارات التواصل الفعّالة مع المجرمين[١٧].

3.3.3.قصور الدعم المجتمعي والمتابعة بعد الإفراج

نقص فرص العمل المتاحة للمجرمين بعد الإفراج عنهم:

- التمييز ضدّ المجرمين :قد يُواجه المجرمون صعوبة في الحصول على فرص عمل بعد الإفراج عنهم بسبب التمييز ضدهم من قبل أصحاب العمل.

- نقص المهارات المهنية :قد يفتقر بعض المجرمين إلى المهارات المهنية اللازمة للحصول على فرص عمل مناسبة.

نقص الدعم الاجتماعي للمجرمين بعد الإفراج عنهم:

- نقص الدعم من العائلة والأصدقاء :قد يواجه المجرمون صعوبة في الحصول على الدعم من عائلاتهم وأصدقائهم بعد الإفراج عنهم بسبب شعورهم بالخجل أو الخوف من الرفض.

- نقص برامج الدعم المجتمعي :قد تفتقر بعض المجتمعات إلى برامج الدعم المخصصة للمجرمين بعد الإفراج عنهم، مثل :برامج الإرشاد والتوجيه وبرامج إعادة التأهيل.

نقص المتابعة مع المجرمين بعد الإفراج عنهم:

- نقص الموارد :قد تفتقر المؤسسات الإصلاحية إلى الموارد اللازمة لمتابعة المجرمين بعد الإفراج عنهم.

- ضعف التنسيق بين المؤسسات :قد يكون هناك ضعف في التنسيق بين المؤسسات الإصلاحية والجهات الأخرى المعنية بمتابعة المجرمين بعد الإفراج عنهم، مثل :خدمات الرعاية الاجتماعية وخدمات التوظيف.

الخاتمة :

البيئة الاجتماعية لها دور محوري في ارتكاب الأفراد للجرائم. فالعوامل الاجتماعية كالفقر والتفكك الأسري وسوء التنشئة الاجتماعية تُسهم بشكل كبير في زيادة احتمالية ارتكاب الفرد للجرائم. لذلك، فإنه من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام بتحسين الظروف الاجتماعية للفئات الأكثر عرضة للجريمة، من خلال برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في المقابل، تلعب المؤسسات الإصلاحية دورًا حيويًا في إصلاح وتأهيل المجرمين من خلال مجموعة متنوعة من البرامج، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والعلاج النفسي والاجتماعي. إلا أن هذه المؤسسات تواجه تحديات عديدة كنقص الموارد والاكتظاظ وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، مما يُحد من فاعليتها.

لذلك، فإنه من الضروري تعزيز دور المؤسسات الإصلاحية من خلال زيادة الموارد المالية والبشرية وتحسين البنية التحتية، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بإعادة تأهيل المجرمين. كذلك، هناك حاجة ملحة لتبني سياسات وتشريعات جنائية حديثة تركز على إعادة التأهيل والإصلاح بدلاً من العقاب البحت، مع الاهتمام بحماية حقوق المجرمين وكرامتهم الإنسانية.

في النهاية، إن التعامل الشامل مع قضية الجريمة يتطلب جهودًا متضافرة من مختلف الجهات المعنية، بهدف معالجة العوامل الاجتماعية المساهمة في السلوك الإجرامي، واستثمار الفرص المتاحة داخل المؤسسات الإصلاحية لإصلاح وتأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

١. الاستنتاجات:

1.1.البيئة الاجتماعية لها دور كبير في ارتكاب الجريمة، حيث العوامل الاجتماعية كالفقر والتفكك الأسري وسوء التنشئة الاجتماعية تساهم في زيادة احتمالية ارتكاب الفرد للجرائم.

1.2.المؤسسات الإصلاحية لها دور محوري في إصلاح وتأهيل المجرمين من خلال تقديم برامج متنوعة كالتعليم والتدريب المهني والعلاج النفسي والاجتماعي، إلا أنها تواجه تحديات كنقص الموارد والاكتظاظ وضعف التنسيق بين الجهات المعنية.

1.3.هناك حاجة ملحة لتعزيز دور المؤسسات الإصلاحية من خلال زيادة الموارد المالية والبشرية وتحسين البنية التحتية، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بإعادة تأهيل المجرمين.

٢. التوصيات:

2.1.إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول دور البيئة الاجتماعية في ارتكاب الجريمة، وذلك لفهم هذه العلاقة بشكل أعمق وتطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من الجريمة.

2.2.تعزيز برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأكثر عرضة للجريمة، لمعالجة العوامل الاجتماعية المساهمة في السلوك الإجرامي.

2.3.تخصيص موازنات كافية للمؤسسات الإصلاحية، وتحسين البنية التحتية والتجهيزات بما يمكنها من تقديم برامج إصلاحية فعالة.

2.4.تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات الإصلاحية والجهات الأخرى المعنية بإعادة تأهيل المجرمين كخدمات الرعاية الاجتماعية وسوق العمل.

2.5.تطوير برامج تدريبية لموظفي المؤسسات الإصلاحية لتحسين مهاراتهم في التواصل الفعال مع المجرمين وتقديم الخدمات الإصلاحية بشكل أكثر كفاءة.

2.6.تبني سياسات وتشريعات جنائية حديثة تركز على إعادة التأهيل والإصلاح بدلاً من العقاب البحت، مع الاهتمام بحماية حقوق المجرمين وكرامتهم الإنسانية.

قائمة مصادر ومراجع

كتب:

- الداهري، صالح حسن. (٢٠١٠). علم النفس الجنائي: المدخل والأصول. دار وائل للنشر.
- العيسوي، عبد الرحمن محمد. (٢٠١٣). علم النفس الجنائي: دراسة في السلوك الإجرامي. دار الفكر الجامعي.
- الجوهري، محمد. (٢٠١٨). علم النفس الجنائي: أسس نظرية وتطبيقات عملية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- فهمي، سامي. (٢٠١٧). نظريات السلوك الإجرامي: دراسة في علم الإجرام. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مقالات علمية:

- الحسيني، علي. (٢٠٢١). التكامل بين علم النفس الجنائي وعلم الوراثة في المجال القانوني. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٤٠، العدد ١: ٧٥-١٠٢.
- القاضي، أماني محمد. (٢٠٢٢). الجينات والعوامل الوراثية المرتبطة بالسلوك الإجرامي. المجلة الجنائية القومية، المجلد ٦٢، العدد ٢: ٢٣-٥٠.
- الخولي، سناء، والعيسوي، عبد الرحمن. (٢٠١٩). العلاقة بين علم النفس الجنائي وعلم الوراثة في المجال القانوني. مجلة جامعة الملك سعود، ٣١(٣)، ٣٠٥-٣٢٠.
- يوسف، سامح. (٢٠٢٠). العلاج النفسي والاجتماعي للمجرمين داخل المؤسسات الإصلاحية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، ٣٦(٧٢)، ٤٥-٧٨.
- محمد، أحمد. (٢٠٢٢). برامج التأهيل المهني والتعليمي في المؤسسات الإصلاحية: دراسة تقييمية. مجلة الخدمة الاجتماعية، ٥٢(٢)، ١٥٩-١٨٦.

- عبد الله، محمود. (٢٠٢١). معوقات فاعلية المؤسسات الإصلاحية في إصلاح المجرمين. مجلة العلوم الاجتماعية، ٣٥(٣)، ٢١٧-٢٤٨.
- السيد، رضا. (٢٠١٩). البيئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة تحليلية. المجلة الجنائية القومية، ٦٠(١)، ٨٥-١٢٢.
- الحسيني، أحمد. (٢٠٢٠). دور المؤسسات الإصلاحية في إعادة تأهيل المجرمين: دراسة ميدانية. مجلة البحوث الأمنية، ٢٥(٢)، ١٣٧-١٧٨.

مواقع إلكترونية:

- وزارة العدل العراقية) https://moj.gov.iq/ :قانون تنظيم السجون وتأهيل المسجونين رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته(

[١] الحسيني، علي. (٢٠٢١). التكامل بين علم النفس الجنائي وعلم الوراثة في المجال القانوني. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٤٠، العدد ١: ٧٥-١٠٢.ص٨٠

[٢] القاضي، أماني محمد. (٢٠٢٢). الجينات والعوامل الوراثية المرتبطة بالسلوك الإجرامي. المجلة الجنائية القومية، المجلد ٦٢، العدد ٢: ٢٣-٥٠.ص٣٠

[٣] الخولي، سناء، والعيسوي، عبد الرحمن. (٢٠١٩). العلاقة بين علم النفس الجنائي وعلم الوراثة في المجال القانوني. مجلة جامعة الملك سعود، ٣١(٣)، ٣٠٥-٣٢٠.ص٣١٠

[٤] القاضي، أماني محمد. (٢٠٢٢). الجينات والعوامل الوراثية المرتبطة بالسلوك الإجرامي. المجلة الجنائية القومية، المجلد ٦٢، العدد ٢: ٢٣-٥٠.ص٤٠

[٥] الحسيني، علي. (٢٠٢١). التكامل بين علم النفس الجنائي وعلم الوراثة في المجال القانوني. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٤٠، العدد ١: ٧٥-١٠٢.ص٨٠

[٦] الخولي، سناء، والعيسوي، عبد الرحمن. (٢٠١٩). العلاقة بين علم النفس الجنائي وعلم الوراثة في المجال القانوني. مجلة جامعة الملك سعود، ٣١(٣)، ٣٠٥-٣٢٠.ص٣٢٠

[٧] الداهري، صالح حسن. (٢٠١٠). علم النفس الجنائي: المدخل والأصول. دار وائل للنشر.ص١٢

[٨] العيسوي، عبد الرحمن محمد. (٢٠١٣). علم النفس الجنائي: دراسة في السلوك الإجرامي. دار الفكر الجامعي.ص١٢

[٩] الجوهري، محمد. (٢٠١٨). علم النفس الجنائي: أسس نظرية وتطبيقات عملية. القاهرة: دار النهضة العربية.ص٥٥

[١٠] يوسف، سامح. (٢٠٢٠). العلاج النفسي والاجتماعي للمجرمين داخل المؤسسات الإصلاحية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، ٣٦(٧٢)، ٤٥-٧٨.ص٥٠

[١١] محمد، أحمد. (٢٠٢٢). برامج التأهيل المهني والتعليمي في المؤسسات الإصلاحية: دراسة تقييمية. مجلة الخدمة الاجتماعية، ٥٢(٢)، ١٥٩-١٨٦.ص١٧٠

[١٢] قانون تنظيم السجون وتأهيل المسجونين رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته.

[١٣] فهمي، سامي. (٢٠١٧). نظريات السلوك الإجرامي: دراسة في علم الإجرام. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.ص٥٠

[١٤] عبد الله، محمود. (٢٠٢١). معوقات فاعلية المؤسسات الإصلاحية في إصلاح المجرمين. مجلة العلوم الاجتماعية، ٣٥(٣)، ٢١٧-٢٤٨.ص٢٤٠

[١٥] السيد، رضا. (٢٠١٩). البيئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة تحليلية. المجلة الجنائية القومية، ٦٠(١)، ٨٥-١٢٢.ص١٢٠

[١٦] الجوهري، محمد. (٢٠١٨). علم النفس الجنائي: أسس نظرية وتطبيقات عملية. القاهرة: دار النهضة العربية.ص١٤

[١٧] الحسيني، أحمد. (٢٠٢٠). دور المؤسسات الإصلاحية في إعادة تأهيل المجرمين: دراسة ميدانية. مجلة البحوث الأمنية، ٢٥(٢)، ١٣٧-١٧٨.ص١٢٥